رِسالــةٌ في

بطلانِ قيامِ الحوادثِ بذاتِ الله

تعالى جــدُّه وتباركَ اسمُـه

بياناً لانقطاع ابن تيميَّـةَ ومتابعيه عن العقيدة الطَّحاويَّـة

وأنموذجاً على الاختلافِ الاعتقاديِّ في المطالبِ العاليـةِ

كتبها

جادالله بسّام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

غنيٌّ عن البيان أنَّ العقائدَ هي أعظم كوامنِ أمَّـة محمَّد صلى الله عليه وسلم، بما استودع فيها من حقائق نافذة، وبما ينبغي أنْ يتأسَّس عليها من الأعمال.

وغنيٌّ عن البيانِ أيضاً أنَّ أمَّـةً من الأُمم لا تفخر بشيءٍ يخصُّها قَدْرَ فَخْرِها بفكرها واعتقادها، وقد بلغت العقائدُ مبلغاً عظيماً في نفوس البشر أنْ تنافسَ في تفهُّمها والتَّحقُّق بها أفرادهم ونجباؤهم من العلماء والمتفكِّرين.

ولا زال القرآنُ الكريم فينا يذكِّرنا ويعظنا، ولا زالتْ سنَّـة سيِّدنا محمَّد صلى الله عليه وسلَّم ترشدنا وتترفَّـق بنا في سلوك الطرق القويمة لتحصيل المعارف.

ونحن إذْ نضع نصب العين هذه الأهمية، ومقرَّراتِ القرآنِ الكريم والسنةِ النبويَّـة الشَّريفة التي أجمع على أحقيَّتها علماءُ الإسلام، مستدبرين ما كَثُـر به التَّهوين من قيمة تلك الاعتقادات، نكتبُ هذه الرِّسالة الموجزة جدّاً في مسألةٍ متعلِّقةٍ تعلُّقاً وثيقاً ومباشراً بأنَّ الله تعالى؛ هل هو منزَّهٌ كما قالت به السُّنَّـةُ والجماعةُ، أو جسمٌ كما قالتْ به المجسِّمة؟ وأنَّ العالم هل هو حادث؟ وأنَّ الله هل هو صانع؟ وهل هناك حوادثُ لا أوَّل لها؟

وهذه المسألةُ هي: (قيامُ الحوادثِ بذات الله تعالىٰ).

وظاهرٌ من عنوان الرِّسالة أنَّ المراد منها أمورٌ، لا أجمجمُ فيها، بلْ أبيِّـن الكلام تبييناً، مع تقدير عَقْل قارئ الكتاب، وذاته العلميَّـة، ورأيه الشخصيّ، وهذه الأمور ثلاثة، هي:

١- بيانُ أنَّ الطحاويَّـة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالىٰ.

٢- بيانُ أنَّ ابن تيميَّـة يقول: الحوادثُ تقوم بذات الله تعالىٰ.

٣- التوصُّـل إلىٰ أنَّ ابن تيميَّـة ومتابعيه لا يصحُّ لهم الانتسابُ إلىٰ الطحاويَّـة.

ولكنْ علىٰ سبيلِ إيضاحِ الحقِّ في نفسه، وحرصاً علىٰ عدم التباسِ الحقِّ بالباطل، أَعِدُ قبل الكلام في هذه الأمور الثلاثة أنْ أذكر مذهب أهل الحقِّ، وأبيِّـنَ أَصْلَه من غير استدلالٍ، لأنَّ الغرضَ من الرِّسالة والفكرةَ منها لا تنبني علىٰ ذلك أبداً، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ.

ولا يفوتني أنْ أنبِّـه إلىٰ أنَّ هذه المسألة هي أنموذجٌ علىٰ الاختلافات الكثيرة بين ابن تيميَّـة والطحاويَّـة.

فأقول مستعيناً بالله تعالىٰ وحده، ومصلياً ومسلِّماً علىٰ من لا نبيَّ بعده:

ذِكْـرُ المذهبِ الحقِّ من أنَّ: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى وأصل ذلك

الموجود قِسمانِ:

القِسْمُ الأوَّل: قديمٌ، أيِّ إنـه موجود بلا ابتداءٍ، وهو الله تعالىٰ.

القسم الثاني: حادثٌ، أيِّ إنه موجودٌ بعد أنْ كانَ معدوماً، وهو ما سوىٰ الله تعالىٰ.

وليلاحظ هنا أمران:

- الأمرُ الأوَّل: القسمةُ الثنائيَّـة الحاصرةُ حَصْراً قطعيَّـاً، الفارقةُ بين مفهومين أولاً، ثُـمَّ الفارقةُ بين موجودين ثانياً.

أعني بالمفهومين: القدم والحدوث؛ فهما مفهومان متقابلان تماماً لا ثالثَ لهما.

وأعني بالموجودين: الله تعالىٰ، وما سوىٰ الله تعالىٰ، فهما أيضاً متقابلان تماماً، أيِّ: لا يمكن أنْ يكون موجودٌ من الموجودات إلا وهو: الله تعالىٰ، أو: ما سوىٰ الله تعالىٰ.

- الأمرُ الثاني: الحوادث التي نبحث عن أمر قيامها بذات الله عزَّ وجلَّ، تقع في القسم الثاني من أقسام الموجوداتِ، أيِّ: الحادث.

وأمّا أَصْـلُ هذا المذهبِ الحقِّ، فهو أنَّ الموجود الذي يقوم به الحادث فهو حادث. وبعبارة أخرىٰ: الحادث إذا اتَّصف به موجودٌ كان ذلك الموجود حادثاً، **لأنَّ (ما قام به الحادث فهو حادث)**، فالصِّفة تعطي موصوفها حكمها؛ قدماً وحدوثاً؛ الصِّفة القديمة تقوم بالموجود القديم فقط، والصفة الحادثة تقوم بالموجود الحادث فقط، ولاحظ هنا

كيف أنَّ المذهب الحقَّ ينبني على تلك الثنائيات الرائعة التي ذكرناها أوّلاً، وعلى تلك الفرقانات الممتازة.

هذا ما وعدتُ به من ذكر المذهب الحقِّ وأصله.

وأمّا الاستدلالُ عليه؛ فأنا أعهد به إلى القارئ الكريم، فذلك أبعدُ عن شائبة الاتّهامِ والظِّـنَّـة، كما أنَّ الرِّسالة ومقصودَها الأصليَّ لا ينبني على تحقُّق الحقِّ في نفسه، على أنَّ الشَّرط الواجب: أن لا يستدلَّ القارئ الكريم بكلام ابن تيميَّـة، فإنه ليس نبيَّـاً معصوماً، وليس كلامه مُلزِماً للمكلَّفين.

بيانُ أنَّ الطحاويَّـة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى

وطريقةُ البيان أنْ نسوق ألفاظَ الطحاويَّـة التي تدلُّ على أنَّ الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، مع التعليق اللازم، ونحن نقول: الطحاويَّـة، ولا نقول: الطحاويّ، لأنها عقيدةٌ أُجْمِع عليها، فخرجت عن أنْ تكون مجرَّد قولٍ قال به الطحاويّ، وهذه هي الألفاظ الطحاويَّـة آتي بها في نقاط، وقد يدلُّ بعضها على المقصود أكثر من بعض، لكنَّ جميع ما أسوقه يدلُّ، وما كان صريحاً أنصُّ على صراحته، والله أعلم:

- **قال فقهاء الملّة: (إنَّ الله واحد لا شريكَ له).**

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث شاركته الخلائق كلها، ووجه المشاركة أنها موجوداتٌ تقوم بها الحوادث. إذن؛ الطحاويَّـة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى، وانظمْ على قول الطحاويَّـة هذا كلَّ ما يأتي، فإنها تقوله بحسب المقدِّمات المذكورة.

- **قالوا: (ولا شيءَ مثله).**

قلتُ: لو قامَ به الموجودُ الحادث ماثلته الأشياءُ كلُّها، ووجه الماثلة أنّها موجودات تقوم بها الحوادِث.

- **قالوا: (ولا شيءَ يعجزه).**

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث أعجزته الأشياءُ كلها، ووجه إعجازها إياه أنها

تساويه في حدثية ما قام بها، وتخرج حينئذٍ عن قدرته، إذ معلوم أنَّ المساويَ للشيء لا يجوز أنْ يتعالى عليه في ذلك الشيء.

- **قالوا: (قديمٌ بلا ابتداءٍ)**. صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث كانَ حادثاً بابتداء.

- **قالوا: (دائمٌ بلا انتهاءٍ)**. صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث كان غير دائم، لأنَّ الحوادث تتغير، وتغيرها يعني انتهاءها إلى الحال الذي انتهت إليه.

- **قالوا: (ولا يشبهه الأنام)**.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث أشبه الأنام، لأنهم تقوم بهم الموجودات الحادثة.

- **قالوا: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّـاً، كذلك لا يزال عليها أبديّـاً)**. صريحةٌ جدّاً.

قلتُ: إنّما قالت الطحاويَّـة ذلك، لأنَّ الخلق تقوم بهم الموجودات الحادثة دون الخالق المتعالي عن معاني خلقه، وبيَّـن فقهاءُ الملَّـة أحسنَ بيانٍ أنَّ الله تعالى بصفاته قديمٌ، وأنه أزليٌّ أبديٌّ. ولاحظْ أنَّ فقهاءَ الملَّة لما قالوا بقدم الصفات، قالوا إنَّ الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، لأنَّ الحوادث إذا قامت بذات الله تعالى فهي صفاته الحادثة، وقد نفوها، وصار هذا الكلام في غاية الوضوح، من

غير أيِّ احتمال.

- **قالوا: (ليس بعد خَلْقِ الخلقِ استفاد اسمَ الخالق. ولا بإحداث البرية استفادَ اسم الباري).**

والمعنى أنَّ الله تعالى موصوف بالخلق في القِدَمِ، لكنَّ المخلوقات كلها حادثـةٌ بإحداثه إيّاها. وإنّما قالوا هذه العبارات لمزيد التحرُّز عن أنْ يَفْهَمَ مثل ابن تيمية أنَّ وصف الله بالخالق مفتقر إلى وجود مخلوق في الأزل، ولإبعاد أيِّ وَهْمٍ قد يتطرَّق إلى جناب العزَّة، من أنَّ الله تعالى محتاج إلى (**أنْ يفعل فعلاً في ذاته**)، على حدِّ قول ابن تيمية. وفي الجملة هذا الموضع عطف على الذي قبله من ذكر قدم الصفات وبيانه، وفيه تخلُّصٌ محكمٌ من مقدِّمة إلى مقدِّمة.

- **قالوا: (له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق. وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا؛ استحقَّ هذا الاسم قبل إحيائهم. كذلك استحقَّ اسمَ الخالق قبل إنشائِـهم).**

وهذا أيضاً معطوفٌ على ما قبله متعلِّق بنفس الغرض.

وبهذه النقول الغرّاء المتيقِّظة التي هي أوَّلُ ما تطالعه في الطحاويَّـة، يتمُّ بيانُ ما أردنا من أنَّ الطحاويَّـة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى.

وفيها غير ذلك مما يدلُّ على المطلوب.

بيانُ أنَّ ابن تيميَّـة يقول: الحوادثُ تقوم بذاتِ الله تعالى

قال ابنُ تيميَّـة بنصِّه في التَّلبيسِ (في: ج١/ ص: ٤٤٧ - ٤٤٨، طبعة المملكة العربيَّـة السعوديَّـة، وفي: ج١/ ص: ١٦٤-١٦٥، طبعة الدار العثمانيّـة في الأردن):

فصل

النُّصوص قد أخبرت، والعقول قد دلت، على ثبوت صفات لله، متنوّعات له، من العلم، والقدرة، والحب، والبغض، والسمع، والبصر.

فإذا كان مع ذلك، قد لزمَ القول بأفعالٍ تقوم بذاته[1] -كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوّف وسلف الأمة، وأنَّ الأفعال متعلقة بمشيئته وقدرته، وقد عُلم ما دلَّت عليه النصوص، مع أنَّ في العقول تنبيهاً عليه، من قوله: (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه)، فإنه إذا كان جملة السَّموات مقبوضة بيمينه، وقد قال ابن عباس ما السَّموات السَّبْع والأرضون السبع وما فيها وما بينهما في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم، وقد علم بالعقل أنه يجب أنْ يكونَ أعظم بكل وجه من مخلوقاته ومبتدعاته، إذ كل ما فيها من وجود وكمال فهو من أثر قدرته ومشيئته فهو أعظم وأكبر، وإذا كان

---

(١) ابحث عن جواب الشَّرط. قوله: (بذاته)، الباء للظرفية، أيِّ: في ذاته. وهذا الموضع يفسِّر جواب الشرط الآتي بعد قليل.

كذلك- **كانت**[1] **أفعاله التي يفعلها بذاته تناسب ذاته، وكانت أعظم وأجلَّ من أنْ يدرك عقول البشر قدرها**. انتهى بنصه.

هذا نصٌّ واضحٌ في أنَّ ابن تيميَّـة قائلٌ بقيام الحوادث بالله تعالى.

وأمّا زعمه أنها كمال، فإنا نزعم أنها تعطيلٌ للصَّانع جملةً، وخرقٌ لحجاب الهيبة مع الله تعالى، ومع العلماء من عباد الله تعالى الذين يخشون الله من فوقهم، وهذا الذي زعمه تَقْشَعِرُّ له الأبدانُ.

وقد اطّلعتَ قبلُ أيها القارئ الكريم على أنَّ الأصل في المذهب الحقِّ في مسألة (قيام الحوادث بذات الله تعالى)، هو أنَّ: **ما قام به الحادث فهو حادث.**

فإذا كان ابن تيميَّـةَ حقّـاً يقول: إنَّ الحوادث تقوم بذات الله تعالى، ولم يكن غافلاً عما يقول، وكان يقصده ويعنيه تماماً، فلا بدَّ أن يكون له موقفٌ من الأصل الذي ذكرناه عن أهل الحقِّ، وهو أنَّ: **ما قام به الحادث فهو حادث.**

لم يكنْ مفاجئاً بالنسبة لي ألبتَّـة أنَّ ابن تيميَّـة لا يعجبه هذا الأصل، وأنه يردُّ عليه، لكنَّ المفاجئ هو أمران اثنان:

---

(١) هذا هو جواب الشرط. قلت: وأنَّ يفعل الله بذاته أفعاله لا يمكن أن يكون مناسباً لعقائد المسلمين، والكلام عن أنَّ تلك الأفعال تناسب ذاته متأخِّرٌ جداً عند من طلب التنزيه، ومتقدِّم جدّاً عند من انطلت عليه حيلة التشبيه.

الأمرُ الأوَّل: أنَّ يقول ابن تيمية في النصِّ الآنف: (**فإذا كان مع ذلك، قد لزمَ القول بأفعالٍ تقوم بذاته**، كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوّف وسلف الأمَّـة... الخ)، مع أنَّ هذا كذب على الجماهير، وكلُّ طلاب العلم المطَّلعون على ما في الكتب الحاضرة بكثرةٍ الآن يعلمون أنَّ السَّلَفَ والصوفيَّةَ والفقهاءَ والمتكلِّمينَ الذين هم أصحاب التخصُّص في هذه المطالب، لا يقولون بهذا الذي نسبه إليهم ابن تيميَّـة. ويعلم الله أني لا أحبُّ التخوُّض في هذا.

الأمر الثاني: الانتظام التامُّ في كلامِ ابن تيميَّـة، وقد تجلّى لي هذا الانتظام في سَوْقِ ابنِ تيميَّـة الردَّ على هذا الأصل (**ما قام به الحادث فهو حادث**) مباشرة قبل تقرير **أنَّ الله يفعل بذاته أفعالاً**، كما هو نصُّه.

قال بنصه في التلبيس (في: ج١/ ص: ٤٤٦، طبعة المملكة العربيَّـة السعوديَّـة، وفي: ج١/ ص: ١٦٤، طبعة الدار العثمانيّـة في الأردن):

فهذا نظم حجَّـة القاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وغيرهما، وهي حجة مبنيَّـة على وجوب الكون للجسم، ووجوب حدوثه، وامتناع حوادث لا أوَّل لها، وهذه حجة أكثرهم.

ومضمونها أنَّ الجسم القديم لا بدَّ له من مكان، فإنْ كان قديماً امتنعَ خروجه عنه، **وإنْ كان حادثاً لزم قيامُ الحادث به، وتعاقبُ الحوادث عليه**، وهي حجَّـة الرازي وغيره في حدوث العالم. انتهى بنصه

وهذا النصُّ من ابن تيميَّـة فوق أنه ردٌّ على الأصل العظيم (**ما قامَ به الحادثُ فهو حادثٌ**) يبيِّـن ما نبَّـهنا إليه في أوَّل هذه الرِّسالة؛ أنَّ مسألةَ قيامِ الحوادث بذات الله تعالى لها علاقةٌ وثيقةٌ ومباشرةٌ بمجموعةٍ من كبريات المسائلِ الاعتقاديَّـة الخطيرة جدّاً، مثل: أنَّ الله جسم عند القائلين بجواز قيام الحوادث به، وأنَّ حدوث العالم الذي هو دليل إثبات الصّانع لا يصحُّ ولا يتمُّ إلا بناءً على القول بأنَّ ما قام به الحادث فهو حادث، وأنَّ تمام الاستدلال على حدوث العالم أيضاً متوقِّـف على إبطال حوادثَ لا أوَّل لها.

متابعة ابن أبي العز لابن تيمية في إثبات حلول الحوادث بذات الله تعالى عن ذلك

ومن كان في شكٍّ في معنى ما نقلناه من ألفاظ ابن تيميَّـة، فلينظر في كلامٍ لابن أبي العزِّ، الذي هو من متابعي ابن تيميَّـة، في الكتاب المسمّى (شرح العقيدة الطحاويَّـة، تحقيق جماعة من العلماء وتخريج أحاديثها للألباني، وله طبعات كثيرة. وأيضاً تحقيق الشَّيخ أحمد شاكر: ص٨٠)، حيث قال ابن أبي العزِّ تعليقاً - ولا أقول شرحاً - على قول فقهاء الملَّة: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّاً، كذلك لا يزال عليها أبديّاً)، الذي نقلناه في هذه الرِّسالة وقرَّرنا معناه، قال في الصفحة المذكورة:

وحلول الحوادث بالربِّ تعالى، المنفيُّ في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه في كتاب ولا سنَّـة. انتهى بنصِّه.

وإنْ أراد ابنُ أبي العزِّ بـ: الكتابِ، كتابَ الله، فقد قال تعالى في محكم كلامه

الصِّدق: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومن لم يكفه كلام الله تعالى، فإنَّ قول فقهاء الملَّة في الطحاويَّـة: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه. لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّـاً، كذلك لا يزال عليها أبديّـاً)، لا يكفيه.

والعجب كلُّ العجب كيف أنَّ الشيخ الفاضل أحمد شاكر لم يعلِّق على هذه الطامَّة، والمنهج العلميُّ يقضي بأنْ لا ينسب إلى الشيخ الفاضل أحمد شاكر أنه يقول بقول ابن أبي العزِّ، خصوصاً أنه في آخر تقدمته للكتاب ذكر نصّاً عن السيِّد المرتضى الزبيديِّ في شرح الإحياء يبيِّن فيه الزبيديُّ أنَّ ابنَ أبي العزِّ (جازفَ وتجاوزَ الحدودَ)، وشبَّـه المذهب الذي يعتبره الزبيديُّ الأشعريُّ مذهب أهل السنَّـة بمذهب النصارى، ونبَّـه على ذلك، وكأني بالشيخ الفاضل أراد أنْ ينبِّـه هو أيضاً على ذلك، وإلا فالله تعالى يرحمنا وإيّاهم بفضله من القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى، أو القول بجواز ذلك.

ولا يفوتني أنْ أنبِّه إلى أنَّ ابن أبي العزِّ قد صدق في قوله: المنفيّ في علم الكلام، فإنَّ علم الكلام على طريقة أهل السنة حقاً ينفي أنْ تحلّ الحوادث بذات الله تعالى، وينفي أنْ يجوز ذلك أصلاً، لأنَّ علم الكلام هو دفاعٌ عن حقائق الدّين. وأمّا وصفه علمَ الكلام بالمذموم، فهو رأيٌ مذمومٌ، وعلمٌ ينفي حلول الحوادث بالربِّ تعالى لهو المحمود إن شاء الله تعالى.

وابن أبي العزِّ في صدقه ذلك خالف ابن تيمية تماماً حين نسب (**أنَّ الله يفعل بذاته أفعالاً**، إلى طوائف من أهلِ الفلسفةِ والكلامِ، ومع جماهيرِ أهل الحديث والفِقْه

والتصوُّف وسلف الأُمَّـة)، كما هو بنصِّه. وقد نبهنا على ما في هذه النسبة.

وفي ختام الكلام في هذه الرِّسالة الموجزة جدّاً، والواضحة تماماً، نقول:

لا يصحُّ أنْ ينتسب ابن تيمية ومتابعوه كابن أبي العزِّ ومتابعيه إلى العقيدة الطحاويَّـة، للاختلاف الجذريِّ والجوهريِّ في كبريات المطالب الكلاميَّـةِ العاليَّـةِ بينهما.

ولا يقالُ: إنَّ الخلاف المذكور هو في مسألةٍ واحدةٍ فقطْ، لأنا قد ذكرنا هنا كما ذكر ابن تيميَّـة فيما نقلناه عنه أنَّ هذه المسألة الواحدة أصلٌ لأكبر مسائلِ أصول الدّينِ، ولأنَّ هذا الخلاف أنموذجٌ على الخلافاتِ الكثيرةِ، وعالقٌ بها، وأصلٌ لها.

والحمد لله ربِّ العالمين

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

كتبها جاد الله بسام صالح الأشعريُّ معتقداً الشافعيُّ مذهباً